

شهر ١ ١٢٥

هذه حاشية على رسالة الاستاذ  
الشيخ الفضالي تاليف العالم  
العلامة الشيخ ابراهيم  
الباجوري فيقول  
لا اله الا  
الله  
٢

6952  
S1A

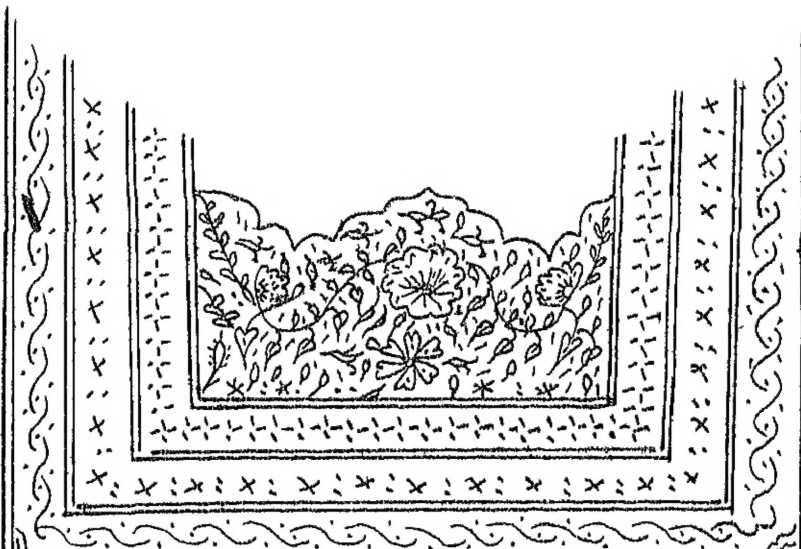


او المصاحبة على وجه التبرك والاسم مشتق من السمو وهو العلو  
 لانهم يعلمون مسماه وهذا هو الراجح وقيل من السمة وهي العلامة  
 لانهم علامة على مسماه \* (فائدة) \* قال اكثر الاشاعرة الاسم  
 عين المسمى واستدلوا بقوله تعالى ما تعبدون من دونه الا اسماء  
 سميت بها لان العبادة للذات لا للاسماء وقيل الاسم غير المسمى  
 لقوله تعالى فله الاسماء الحسنى لانه لا بد من المغايرة بين  
 الشئ وما هو له والتحقيق انه اذا اريد اللفظ فهو غير المسمى  
 قطعا واذا اريد به المدلول فهو عين المسمى قطعا والله علم على الذات  
 الاقدس على ما سياتي ان شاء الله تعالى وعند المحققين اسمه  
 الاسم الاعظم والرحمن المبالغ في الرحمة والرحيم ذو الرحمة  
 والرحمن المبالغ منه لزيادة بانه الدالة غالباً على زيادة المعنى  
 ولا يستدل على الابغنية بقول السلف يارحمنا الدنيا والآخرة  
 لمعارضته بحديث يارحمنا الدنيا والآخرة ورحمهم الله واعلم ان  
 جملة البسملة يصح ان تكون خبرية باعتبار المتعلق اي اولف  
 مثلاً ويصح ان تكون انشائية باعتبار معنى الباء وهو الاستعانة  
 او المصاحبة والكلام على البسملة كثير وقد اورد برسان كثير  
 وفي هذا القدر كفاية الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل  
 سواء تعلق بالفضائل اي الصفات القاصرة ام بالفواضل  
 اي الصفات المتعدية وعرفا فعل يبنئ عن تعظيم المنعم بسبب  
 انه منعم على المحامد او غيره والشكر لغة هو الحمد عرفاً لكن بتبدل  
 الحمد بالشكر واصطلاحاً صرف العبد لجميع ما انعم الله به  
 عليه من سمع وبصر الى ما خلق لاجله والملازم ليست لام العلة  
 بل هي للعاقبة والمشهور في جملة الحمد انها خبرية لفظاً انشائية  
 معني وهو اولى من جعلها خبرية لفظاً ومعني وان صح ذلك ايضاً  
 كما وصفت في حاشية رسالة العقايد واسم تشكيك القول بالانشاء  
 بان العبد لا يمكن ان يندش اختصاصه تعالى بالحمد او استحساناً  
 لها لان هذا ثابت اولاً اجيب بسبب بان المراد انشاء الثابتات  
 استحساناً الحمد او الاختصاص لا انشاء الثبوت والكلام على  
 الجملة كثير وفي هذا القدر كفاية وبالله التوفيق الذي  
 جعل الحق قوة الجاعل لان الرصول وصلته في قوة المشتق  
 وقد تقرر ان تعليل الحكم بالمشتق يؤذن بعلمية ما امر الاشتقاق

هذا الشارح الى الجمع بين  
 القولين اهـ مؤلف

الآخرة

الحمد لله الذي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الحمد لله الذي جعل التوحيد سببا للنجاة من النار والصلادة والسلام  
 سيدنا محمد كذا الأبرار وعلى اله واصحابه السادة الاخيار صلاة وسلاما  
 دائمين متلازمين الى يوم العرض على الملك القهار \* (وبعد)  
 فيقول الفقير ابراهيم الباجوري المتصف بالذل والتقصير غفر له  
 العليم الخبير قد خطر بآلي ان اكتب بعض كلمات لطيفة على رسالة  
 شيخنا الشيخ محمد الفضالي في الكلمة الشريفة فاني وان كنت لست  
 اهلا للتأليف لكن قصدت التشبه باهله مستعينا بالخير اللطيف  
 متوسلا في ذلك بسيد الانام صلوات الله وسلامه عليه مادام  
 الليالي والايام وقد اذن لي الشيخ كثير من المرات فشرعت  
 في ذلك رجاء لصالح الدعوات ومنى قلت الشيخ فهو المراد لانه  
 ثمرة القواد ومنى قلت شيخ شيخنا فالمراد به المحقق الامير  
 احسن اليه العليم القدير وقد حقان تشريع في المقصود \*  
 بحق الملك المعبود فنقول \* (بسم الله الرحمن الرحيم) \* ان  
 جعلت الباء اصلية وهو الارجح لان الاصل عدم الزيادة لاحتاجت  
 الى متعلق تتعلق به وذلك المتعلق اما ان يكون اسما واما ان  
 يكون فعلا وعلى كل اما خاص واما عام وعلى كل اما مقدم واما  
 مؤخر فاقسامه ثمانية واو لا ما ان يكون فعلا خاصا مؤخرا  
 فالعنى بسم الله الرحمن الرحيم اولف ومعناها الاستعانة

بسم الله الرحمن الرحيم

على الإيمان والصدقة

صدق بقلبه ولم يفتق بالشهادتين فهو مؤمن عند الله فيدخل الجنة وإن كان لا يفتق عليه الأحكام الدينية من غسل وصدقة عليه ودفن في مقابر المسلمين ولا ترثه ورثته المسلمون هذا هو المعتمد وقيل هو شرط لصحته وقيل هو شرط منه أي جزء من حقيقة الإيمان فالإيمان على هذا مجموع التصديق القلبى والنطق بالشهادتين كما يؤخذ ذلك من كلام بعض المحققين على الإيمان هو لغة مطلق التصديق وشرعا التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم والتصديق هو الأذعان أي حديث النفس أي قولها برضيت وصدقت سواء كان تابعا لجزء من شيء من دليل أو يسمى معرفة أو لجزء من شيء من تقليد هذا هو التحقيق في تفسير التصديق وبعضهم عرفه بأنه المعرفة لكن يروى عليه أن الكافر عارف مع أنه ليس بمؤمن ويروى عليه أيضا أن المقلد ليس بعارف مع أنه مؤمن على الرابع بخلافه على التفسير الأول فيهما وأما الإسلام فهو لغة مطلق الانقياد وشرعا الانقياد لما علمه بمبيى الرسول بضرورة والتحقيق أنها متغايران منه وما صدقا أما الأول فلما علمت من أن الإيمان هو التصديق والإسلام هو الانقياد وأما الثاني فلاذن ما صدقات الإيمان تصديقات وما صدقات الإسلام انقيادات لكنها متلازمان محلا أي أن كل شخص كان محلا للإيمان كان محلا للإسلام وبالعكس هذا أن نظر للإسلام والإيمان المنجيين وإن قطع النظر عن ذلك كان بينهما التهم والخصوص الوجه يجتمعان في شخص أذن عن بقلبه وانقاد بظاهرة فهو محل للإيمان وللإسلام وينفرد الإيمان فيمن صدق بقلبه ولم ينقد بظاهرة فهو محل للإيمان فقط وينفرد الإسلام فيمن انقاد بظاهرة ولم يصدق بقلبه فهو محل للإسلام فقط فعلت من هذا ما في قول بعضهم أن الإيمان والإسلام متغايران مفهومهما متحدان ما صدقا ولعله تسامح فاطلق الماصدقا على المحل والصدقة الخ هي اسم مصدر لصل والمصدر التصليية ولم يعبر به لايهامة العذاب وهذه الجملة خبرية لفظا انشائية معنى أي اللهم صل أي ارحم رحمة مفرقة بالتعظيم والمشهور أن الصدقة من قبيل المشترك اللفظي لأن الجمهور قالوا في تفسيرها الصدقة من الله الرحمة ومن الملائكة

وهو المصدر فكان قال الحمد لله بحمله فيكون حمداً في مقابلة  
 نعمة فانه يثاب عليه ثواب الواجب بخلاف ما لم يكن في مقابلة  
 نعمة فانه يثاب عليه ثواب المندوب فان قيل كيف يتصور  
 ان لا يكون في مقابلة نعمة حتى يثاب عليه ثواب المندوب مع  
 انه لا بد في الحمد من وجود اركان ومنها المحمود عليه اجيب  
 بان المحمود عليه اما ان يكون نعمة فيثاب على الحمد ثواب الواجب  
 واما ان يكون الذات الفعلية او صفاتها غير الفعلية فيثاب على  
 الحمد ثواب المندوب فان قيل لم اثن على الاول ثواب الواجب  
 وعلى الثاني ثواب المندوب مع انه يترأى العكس اجيب بان  
 الاول وقع شكر النعمة وشكر المنعم واجب كما هو معلوم فان  
 قيل الحكم ليس متعلقاً بالمشتق الذي هو معنى قوله الذي جعل  
 بل هو متعلق باللفظ الشريف اجيب بان الصفة مع  
 الموصوف كالشيء الواحد جعل ياتي بمعنى اوجب  
 كقولك جعلت للعامل درهمين وبمعنى اوجد كقوله تعالى  
 وجعل الظلمات والنور وبمعنى اعتقد وبمعنى صير وهي  
 بهذين الاخيرين تتعدى لمفعولين وهي هنا بمعنى صير اي صير  
 كلمة التوحيد الخ كلمة التوحيد الخ لا يخفى ما في كلامه من  
 براعة الاستهلال وهي في اللغة التفوق من برع الرجل فاق  
 اقرانه وفي الاصطلاح ان يشير المتكلم في طاعة كلامه الى  
 مقصوده ووجه تسميتها ببراعة الاستهلال ان المتكلم يقيم  
 غرضه من كلامه عند رفع الصوت به ورفع الصوت لغة  
 الاستهلال يقال استهل المولود صارخا اذا رفع صوته عند  
 الولادة اما براعة المطلب فهي تقديم الشئ على المقصود وبراعة  
 المقطع هي ما تشع بالانتهاء كقولهم في الآخرة وسبيل الله حسن  
 الختام وتسمية الكلمة المشرفة كلمة التوحيد لافادتها له  
 اجماعاً وهو اثبات الالهية لله ونفيها غيره وتسمى ايضاً كلمة  
 الجلالة اي الكلمة الجلالة على الجلالة والعظمة لان الذات لما  
 كانت متصفة في الواقع بالجلالة والعظمة صارت الكلمة دالة  
 عليها علامة التعبير بالعلامة يفيدان الايمان بتحقيق  
 من غير انما هي دليل عليه فليس النطق بها شرطاً لصحته  
 ولا شرطاً لثبوتها بل هو شرط لاجراء الاحكام الدينية فمن

الجملة التوسعة

في غير الامارات  
 من البراعات  
 قالوا ان في الاصطلاح  
 في الاستهلال  
 في الامارات  
 في الحسن في الامارات  
 شيخنا اباي حفظ

المراد بالسلام هنا اسمه تعالى كما قهره بعضهم قال والمعنى حينئذ  
الله راض عليك أو تفيظ عليك مثلاً قال شيخ شيوخنا وبالجمل  
لأنك ثبتت السلام اسماً من أسماء تعالى ولكن بعد حمله عليه  
في نحو هذا الموضع اهـ على سيدنا في بعل إشارة إلى شدة التقوى  
وما قيل من أن حق الدعاء النافع المتعدية بالدم لا بعل لا يرد لأنه  
فرق بين أن يقال دعا عليه وصل عليه والسيد هو المتولى للسواد  
الجماعة الكثيرة فياز مراناً أعظمهم وهو المقصود وأصله سيود على  
وزن فيعل اجتمعت الياء والواو وسبقت أحدهما بالسكون  
قلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء كل انسان وفي بعض  
النسخ ولد عدنان والاولى اعم لتشملها لكل نبي ورسول وغيرها  
والانسان ان اخذ من ناس اذا تحرك عم الانس والجن وان اخذ من  
الانس بضم الهزة فهو خاص بالآدميين ويلزم من كونه افضل  
منهم ان يكون افضل من غيرهم فهو افضل الخلق على الاطلاق  
كما اشار لهذا صاحب الجوهرة بقوله \*

وافضل الخلق على الاطلاق \* نبينا فمل عن الشقاق

ولا عبرة بمنارعة النخشي في ذلك حيث قال بتفضيل جبريل  
على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه شذ في ذلك وخرق الاجتماع  
وعلى آله اتي بعل امارداً على الشيعة الزاعمين بمرود حديث  
دال على عدم جواز الاتيان بعل وهو لا تقصموا بيوتى وبين ابي بعل  
وهو مكذوب عنه صلى الله عليه وسلم واما اشارة الى ان العطية  
الواصله لها عظم من العطية الواصله للآل والآل اسم جنس  
لا واحد له من لفظه وهم مؤمنوا بنبي هاشم وبنى المطلب وكذا  
المؤمنات واما اولاد البنات فليدخلون وقيل كل مؤمن تقى  
والذي اختاره المحققون انهم امة الاجابة اي من آمن به صلى الله  
عليه وسلم واجابه لامعة الدعوة لاننا اشمل الكفار وهذا الذي  
اختاره شيخنا المحقق الصبان في حاشيته على الاشعري  
انه لا يطلق القول في تسمية الآل بل ان دلت قرينة على ان المراد اهل  
بيته فهل عليهم او على ان المراد الاقرباء على عليهم او على ان المراد  
مطلق الاتباع حمل عليهم اهـ وبما هاتين الشانين لأنه وسد فهم بقوله  
ذوي الاحسان واصحابه جمع بصحب كفره وافراخ كما يؤخذ  
من المداينى بحزب النوى وصحب اسم جمع لصاحب على

على سيدنا  
كل انسان  
وعلى آله واصحابه

الاستغفار ومن غيرهم ولو من الجن تضرع ودعا واستغوب  
 ابن هشام في المغني أنها من قبيل المشترك المعنوي وفسرها  
 بالعطف بفتح العين فان اضيفته الى الله كان معناه الرحمة وان  
 اضيفته الى الملائكة كان معناه الاستغفار وان اضيفته الى غيرهم  
 كان معناه الدعاء واستبعد ما قاله الجمهور من وجوه ورد بعضها  
 الدماميني وهل المراد بالاستغفار الملائكة صيغته فقط او لا الظاهر  
 انه لا يختص بها لما في رواية البخاري وذكرها العارف ابن ابي حمزة  
 هكذا ان الملائكة تصل على احدهم مادام في مصاحبه الذي صلى فيه  
 ما لم يحدث تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه فتقوله تقول تفسير  
 لتصلى فالمراد بالاستغفار منهم كل لفظ فيه دعاء كالرحمة والعفو  
 والرضى بقي ان ابا اسحاق الشاطبي صرح في شذالغية بان  
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم من العمل الذي لا يدخله رياء  
 اي لا يقطعه رياء بل هو مقبول قال السنوسي وهو مشكل اذ لو  
 قطع بقبولها لقطع للمصلي بحسن الخاتمة واجاب سبب بان المعنى  
 اذا مات مؤمنا وجد حسناتها مقبولة لا ريب بخلاف باقي الحسنات  
 ويحتمل انها مقبولة قطعا ولومات على الكفر ويخفف عنه من عذاب  
 غير الكفر وقال بعضهم ان للصلاة جهتين بالنسبة له صلى الله  
 عليه وسلم لا يقطعها الرياء والنسبة للمصلي يقطعها هكذا انقل  
 شيخنا شيخنا ائمة رايت مفرزا للشيخ الجليل ان المعتد ان الصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم يدخلها الرياء حتى بالنسبة للتقديس  
 الواصل للنبي صلى الله عليه وسلم وان غير هذا ضعيف وسمعت  
 هذا من الشيخ المؤلف نفعا الله بهم اجمعين آمين  
 والسلام الخ هو اسم مصدر لسلام والمصدر التسليم ولم يعبر به  
 لمناسبة الصلاة وهو التحية بالسلام فكان المسلم سأل الله ان  
 يسمع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سلامه عليه بكلام القديم  
 ويسمع الملائكة ذلك كما يؤيد من كلام السنوسي في شرح الجزايري  
 قال شيخنا شيخنا والاسلم التفويضي في دلالة الكلام القدسي  
 على معنى السلام ثم انه لم يرتض تفسير السلام بالامن وان ذكره  
 السنوسي وغيره قال لان ربما اشهر بمفظة الخوف والنبي صلى الله  
 عليه وسلم بل واتباعه لا خوف عليهم وان قال اني لا اخافكم من  
 الله فهذا مقام عبودته في ذاته واجداد له لولاه انتهى وليس

والسلام

شيء فاقول فقد علق القول على وجود شيء والدنيا لا تخلو عن شيء  
فالمعلق عليه محقق والمعلق على المحقق محقق فحصل التوكيد وتكون  
المتفصيل غالباً وذلك بان يتقدمها اجمال ويكون لها نظيرة وبعضهم  
الزعم ان تكون للمتفصيل ويقدر الاجمال ان لم يكن وذلك تعسف  
ويجوز في بعد النصب على نية لفظ المضاف اليه وبناءه على المضم  
على نية معناه وانما بنى لشبهه اذ لم يستغن عن اللفظ لذاته  
وملا حظته والمنوى كالثابت وانما بنى على حركة ليعلم انه له اصل  
في الالعاب والتخلص من النقاء الساكنين وانما كانت الحركة ضمن لتكمل  
لها جميع الحركات لانها تجري وتنصب على الظرفية والاحسن في الظرف  
ان يكون من متعلقات اى مهمولات الجزا يكون المعلق عليه غير مقيد  
فيكون ابلغ في التحقيق والمعنى مما يوجد من شيء فاقول بعد  
البسطة والحمد لله والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم  
قد اضطررت وقال بعض المفاركة كونه من متعلقات الجز الحسن  
لكونه اشمل بالمطابق شرعاً في حديث كل امرئ بال الحقال شيخنا  
وهو معنى دقيق فتدبر له قال الشيخ واصل الرسالة اعلم انه قد  
اضطررت الى وهذا من تصرفات التساخ قد اضطررت الى  
اى اختلفت اقوالهم وليس هو بمعنى اختلفت وظن كلامهم ان  
الاضطراب لم معنيين الاختلاف والاختلال لكن الاختلال  
ليس مراداً هنا بل المراد الاختلاف فقط قال بعضهم والذي  
في كتب اللغة ان معنى الاضطراب الاختلال ولم يذكر الاختلاف  
فالعمل تفسيرها باختلاف مجازها فقال الجمهور سياقي  
بذكر مقابلة في الخاتمة بقوله قال بعضهم الى وهو تفصيل لقوله  
قد اضطررت لانافية اليؤخذ من كلام بعض المحققين  
ان هذا بيان لمعنى لا وليس بياناً لاعرابها فكان الاول ان يزيد  
رئى مرفوعاً مبنى على السكون وقوله نافية للجندس اى من حيث  
شقيقته في جميع الافراد ما عدا المستثنى وهو الله لا من حيث  
تحققه في بعضها دون بعض ولذلك تسمى نافية للجندس على سبيل  
الاستفراق ويقال فيها ايضا لا التبرية لانها دلت على براءة الجندس  
من الخبر فمضى من اضافة الدال للدلول قال الشيخ وهذه العسارة  
اى قولهم لا نافية للجندس فيها تسخير لان لا تنفى الخبر عن افراد الجندس  
مثلاً اذا قلت لا رجل قائم فقد نفيت القيام عن افراد الرجل

نفايى قول يقتضى ان يقول  
ثاني مرة قد اجمع انه انما  
ثانياً الا ان يقال ان فيه  
اقول قد لا ينيل منزله  
التعليق اى قول لا يوجد  
شيء الا وهذه علة  
جعلية اهـ

قد اضطررت الى قول  
المعنيين المتكلمة الشريفة  
وحى لا اله الا الله

فقال الجمهور لا نافية

التحقيق وهو من طالت عشر تلك به وليس مراد بل المراد الصحابي  
وهو من اجتمع بينه مؤمننا بيننا صلى الله عليه وسلم بود النبوة  
على المعتمد في حال حياة كل في محل التعارف وهو بالنسبة اليها  
الارض وبالنسبة للملائكة السماء سواء روى عنه شيئا ولا سواء  
كانت مدة الاجتماع طويلة او قصيرة ولو ساعة ولو غير مميز  
حتكه صلى الله عليه وسلم وانما كان غير المميز من الصغير والمجنون  
صحابيا لان الشرط كون من جنس العقلاء واما موصوفه على الايمان  
فليس بشرط لا صل الصحة بل هو شرط للدوام وذريته  
اعلم ان الذرية تشمل الاولاد والاولاد والاولاد وقد مر من الشيخ  
لترتيب اولاد النبي صلى الله عليه وسلم بينتين فقال  
قبولاً زكي رقياً فوزاً الأعلا \* ترتيب اولاد النبي المطهر  
الالذهم وانزل تجدي خير رفعة \* وقد كملوا سبعة بقول محمدر  
قالا وائل من هذه الكلمات اوائل اسماء اولاده صلى الله عليه  
وسلم فالقاف لسيدنا القاسم والزاي لسيدتنا زينب والراء  
لسيدتنا رقية والفاد لسيدتنا فاطمة والهزة لسيدتنا ام كلثوم  
والعين لسيدنا عبد الله والهزة من الالذهم لسيدنا ابراهيم  
وقوله بقول محمدر مقابلة اربعة اقوال كما في المواهب الاول  
انهم ثمانية يجعل الذكور اربعة كالاناث وسيدنا الطاهر  
وسيدنا الطيب الثاني انهم تسعة بزيادة عبد الله فتكون الذكور  
خمس والثالث انهم احدى عشر بزيادة المطهر والمطهر فتكون  
الذكور سبعة الرابع انهم اثني عشر بزيادة عبد مناف فتكون  
الذكور ثمانية والحاصل ان المتفق عليه من الذكور اثنان القاسم  
وابراهيم وما زاد مختلف فيه واما الاناث فلا خلاف فيهن  
ذوي الاحسان اي اصحاب الاحسان وهو كناية عن اتقان العبادة  
بادائها على وجهها المأمور به مع رعاية حقوقه تعالى فيها ومراقبتها  
واستحضار عظيمته وجلاله ابتداءً واما وهذا هو المذكور  
في الآيات الكثيرة كقوله تعالى للذين احسنوا الحسنات وان الله يحب  
المحسنين هل جزاء الاحسان الا احسان وفسره النبي صلى الله عليه  
وسلم بقوله ان تسب الله كانك تراه كذا ويؤخذ ذلك من ابن جرير  
الاسريين اما بعد الا ما مر في شرط تكون التاكيد ووجه  
افادتها للتاكيد انها ثابتة عن صحابي ينفرد بالتدبير مما يكون

وذريته ذرية  
الاحسان ابا عبد

لا تعمل فيه كما هو الطريقة الثانية لانها لما تركبت معه كانت جزاء منه  
 وجزء الشيء لا يعمل فيه فليست عاملة في الاسم والخبر على التحقيق  
 وذهب الزجاج الى ان اسمها مهرب منصوب بها وحذف تنوينه  
 تخفيفا قال الشيخ نقلا عن بعض مشايخه ينبغي في كان الله غفورا  
 رجحا ان يقال لفظ الجلالة اسم لا يقال اسمها تادبا وهما مثلها اذا لا بد  
 في مثل هذا ان لا يقال اسمها بل يقال هو اسم <sup>من خبرها محذوف</sup>  
 هذا لما يظهر على مذهب الاختصاص من ان لا عملت في الخبر واما على  
 مذهب س فلا لا نه لا خبر لهما عليه كما تقدم ومحل الخلاف بينهما  
 ان ركبت مع اسمها بان كان مفردا واما اذا لم تركب معه بان كان  
 مضافا وشبهها به فلم لا خبر بانفائها <sup>محذوف اي جوارا</sup>  
 عند الجواز بين وجوبها عند التبيين والطائين لانها اذا ظهر المعنى  
 المراد كما هنا حذف الخبر جوارا وجوبا على الخلاف في المقدم واما  
 اذا لم يظهر المعنى فلا يجوز حذفه اتفاقا <sup>التقدير ممكن اي</sup>  
 تقدير خبر المحذوف ممكن اي غير ممتنع <sup>والاداة استئنا</sup>  
 اي ادى به الاستئنا وهو اخرج ما بعدها عما قبلها والله  
 بديل من الضمير فد استشكل الناس البديل في مثل ذلك من جنتين  
 احداهما انه بديل بعض وليس هناك ضمير يعود على المبدل منه الثانية  
 ان بينهما مخالفة فان البديل موجب والمبدل منه منفي مع انهم شرطوا  
 موافقة البديل للمبدل منه واجاب السكتاني عن الاول بجواب  
 حاصله ان استئنا البديل على الضمير امر اعلى لا واجب كما قال ابن  
 مالك في الكافية \* وكون ذي استئنا او بعض صحيح \* بمضمر اولي  
 ولكن لا يجب \* فاهنا من غير الغالب وايضا فالقرينة مفهومة ان  
 الثاني قد كان يتناول الاول فمعلوم انه بعضه فلا يحتاج الى رابط  
 واجيب عن الثاني بان مرادهم بقوله يجب في المبدل الموافقة  
 مع المبدل منه توافقهما في عمل العاقل فاذا كان يعمل في الاول الرفع  
 مثلا فلا بد ان يعمل في الثاني ربح فلا يضر تخالفهما بالنفي والاثبات  
 وجعل اللفظ الشريف بدلا من الضمير المستكن في الخبر اولي من  
 جعله بدلا من اسم لا باعتبار محله قبل دخولها لان الابدال من  
 الاقرب اولي والضمير اقرب ولانه لا داعي الى اعتبار محل قد زال  
 مع امكان اعتبار محل باتفاق ووجه جعله بدلا من اسم لا بانه  
 مرجع الضمير وهو اصل والضمير فرع والابدال من الاصل اولي

اي معنى في اللفظ  
 في محل رفع بالابتداء  
 وخبرها

محذوف

ص يمكن  
 التقدير  
 ص والاداة استئنا  
 ص وايضا بديل من  
 ص الضمير المستكن في الخبر

قوله ولا يضر عن انهما الخ  
 اي وسنرى في قوله ان البديل  
 المقصود به ليس به  
 الذي يخلو مع ظاهريه  
 ان لا يضر عن انهما الخ

واعلم ان الجنس والحقيقة والطبيعة والماهية بمعنى واحد  
وليس لا لتنفى الوحدة لان نفى الوحدة يصدق بوجود اثنين فصاعدا  
فتعين ان تكون نافية للجنس بالمعنى السابق وليس لتنفى الجنس  
حقيقة الجنس اى نصلا لانها عملت عمل ان هذا اذا لم يكن  
اسمها مشتى او مجموعا والا كانت محتملة لتنفى الجنس ولتفى قبل  
الاشتمالية او الجمعية كما وضحه السعد فى مطوله واما العاملة  
عمل ليس فان كان اسمها غير مشتى ومجموع ففى لتنفى الجنس براجمية  
ولتفى الوحدة بمزجوية فتحتاج الى قرينة فان شئ اوجع كانت  
فى الاحتمال مثل العاملة عمل ان اذا شئ اسمها اوجع فلا ختاد ف  
بين العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس انما هو اذا لم يثنى الاسم  
او يجمع والمهمة كالعامة عمل ليس اه بالمعنى من حاشية الصبان  
على الاشموى **والله اسمها مبني معها التضمنه معنى من اذ**  
التقدير لا من الله والاسم اذا ضمن معنى الحرف بنى وبني على  
الحركة لا على السكون مع ان الاصل فى كل مبني السكون للاشارة  
الى عروضا ذلك البناء وكانت تلك الحركة فتحة لا ضمة ولا كسرة  
تخفها بحدادها وانما كان التقدير ما ذكر لان قولنا لا اله الا الله  
واقع فى جواب سؤال مقدر خاصله هل من آله غير الله فقال مجيبه  
لا اله الا الله وكان من حقه ان يقول لا من لا اله الا الله كما فى  
السؤال لان زيادة من فى سياق التثنية تدل على عمومها وقيل بنى  
الاسم لتركيبه مع لا كتركيب خمسة عشر وهذا القول قول  
الجمهور ويؤيده انهم اذا فصلوا بين لا واسمها اعرابا فيقولون  
لا فيها بفتح ولا امرأة بفتح ابن عسكرو فى الجمل القول الاول  
قائلا فى جملة تصحيصه لان ما بنى من الاسماء يتضمن معنى  
الحرف اكثر مما بنى لتركيب مع الحرف اذ هو وضع الاسم نفسه  
رأى البناء له عمل ان على عند نصب سيبويه لكن هذا مبني على احدى  
الطريقتين فى النقل عن سيبويه والحق فى النقل عنهما الا نقل  
فى الاسم كما نقله فى المتن ولا عمل لما فى الخبر عند سيبويه  
باتفاق الطريقتين والذي عملت فيه الرفع هو النكرة وانما  
عملت فيه لان لا ازالا ابتداء لفظ لا تقدير راضى مستدا  
فى التقدير وقد وجهه س عدم عمل لا فى الخبر بضعف شهادتها  
بان وانما عملت فى الاسم على الطريقة الاولى لقصره والحق انها

صلى للجنس

والله اسمها

فولاه  
فكان من حقه ان يرد  
فما بنى على التثنية  
للاشتمالية والاشتمالية  
بالف السهل المذمومة

مفسر لم وفي عليه عائد على تقدير موجود فالحاصل ان ان قدسنا  
 موجود لم تفد الكلمة المشرفة نفى امكان الهة غير الله تعالى غاية  
 ما افادت اننا نفى وجود الهة غير الله وثبت وجود الله وان قدسنا  
 ممكن افادت نفى امكان الهة غير الله اللازم له عدم وجوده فهذا  
 اولى اهتماما بنفى امكان غير الله تعالى الذي هو المقصود  
 لا يستفاد الخ وايضا لا يلزم من نفى وجود غير الله عدمه لان نفى  
 الوجود يصدق بالمعنى والواسطة على القول بها وح فيحتمل ان  
 يكون الشركا من الواسطة فالاولى تقدير الخبر ثابت واجيب  
 عن ذلك بان الالهية وجوب الوجود متلا زمان فحينئذ يلزم  
 من نفى وجود الهة غير الله تعالى عدم الالهية لان الاله لا يكون  
 الا موجودا فمضى عدم او كان واسطة فلا يكون الها وقيل التقدير  
 موجود وممكن معا واستبعد بان الخذف خلاف الاصل فينبغي  
 ان يحترز عن كثرة هذا وذهب الفخر الرازي الى عدم التقدير قال  
 لا نك اذا قدرت موجودا كان نفيا لوجود غيره تعالى وعند عدم  
 التقدير يكون نفيا للحقيقة هذا الغير وما هيته ونفى الحقيقة  
 اتوى في التوحيد الخ لوصف من الاشكالات الواردة على التقدير  
 وعليه فالمعنى ان نفى الاله الا الله اه ملخصا من حاشية بعض  
 المحققين على ش السوسى على الصفري فعوض بالواحد نفى  
 امكان غير الله اى نفى امكان الهة غير الله تعالى فغير صفة لموصوف  
 محذوف وليس المراد العموم لانه المعنى ح اى حين قدر  
 الخبر موجود لا اله موجود الا الله اى فانه موجود ولا يلزم من  
 نفى وجود الهة غير الله عدم امكانها ويصح ان يكون المقابل  
 لقوله والله بدل من الضمير على الاستشكال وقيل بالنصب  
 على جعل الا لله صفة لا اسم باعتبار محله بعد دخوله فان محله  
 نصب على احدى الطريقتين السابقتين ويكون ح الابهى غير  
 فى اسم لكن لما كانت على صورة الحرف ظهر امرها على ما بعدها وهو  
 اللفظ الشريف وافادة الكلمة المشرفة على هذا نفى الالهية عن  
 غير الله تعالى ولم تفد ثبوت الالهية له تعالى مع ان كاد من  
 نفى الالهية عن غير الله تعالى وثبوتها لله مقصود بل ثبوتها  
 له تعالى هو المقصود الا عظم فان قيل يستفاد ذلك من المفهوم  
 قلنا اين دلالة المفهوم من دلالة المنطوق لكن يبحث بعض المحققين

من لا يستفاد

من نفى امكان غير الله

من لا يستفاد  
 من عدم وجود الله ولا يلزم  
 الذي هو المقصود

ويصح ان يكون اللفظة  
 الشريفة مقصود  
 على الاستشكال



بان الاستثنا منقطع تامل والله الموفق وهو عام يشمل الخ  
فهو كل لكن لم يوجد من افراده الا فرد وهو الله كما هو احد اقسام  
الكل المعروفة في المنطق والمعنى حم اي حين كان الاستثنا  
متصلا وقوله لا معبود بحق في الواقع الا الله اي اتقى المعبود  
بحق في الواقع الا الله بمعنى استحقاقه العبادة في الواقع منتف  
فالنفي متصل على استحقاقه العبادة في الواقع لا على ذاته  
لان الذات لا تنفي وسياتي لذلك ثمة في الخاتمة ان شاء الله  
واورد الخ حاصل الايراد انهم يقولون في تفسير الاستثنا  
المتصل ان يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ان يكون من  
جنس واحد فيقتضي جعلكم الاستثنا متصلا ان يكون  
المستثنى له جنس والجنسية مستحيلة عليه سبحانه وتعالى  
لانها تقتضي التركيب من جنس وفصل وحاصل الجواب انه لا يلزم  
ذلك الا اذا زيد الجنس المنطقي وليس مراد ابل المراد هنا الجنس  
اللغوي وهو مطلق مفهوم كل بحيث يصدق على متعدد ولا  
شك ان الله مفهومه كل يصدق على كثيرين وان كان يستحيل  
وجود الهة غير الله كما تقدم لقولهم في ضابط الاستثنا  
علة لقولهم يلزم عليه الخ لاقتضاء التركيب علة لقوله  
والجنسية مستحيلة اذا ما ادى الى المستحيل مستحيل ولعل  
المراد بالتركيب التركيب والمعنى الجنسية مستحيلة لاستلزامها  
التركيب في الله سبحانه وتعالى والتركيب على الله محال وما ادى  
الى المحال محال وقوله لان كل شيء علة لقوله لاقتضاء التركيب  
فهو علة لله فيكون من التدقيق الذي هو اثبات الدليل  
بدليل آخر مثله مفهوم لمخذ وفي اي امثل مثله وهذا  
مثال لما لا جنس له فيكون مركبا من جنس وشي آخر وقوله في مركبا  
منه ومن شيء آخر في حقيقة الاستثنا مركبة من حيوان واطق  
الاول للجنس والثاني للفصل الجنس المنطقي هو المقول  
اي المختبر به على كثيرين يختلفين بالحقيقة كحيوان فانه يختبر به  
عن الانسان فيقال هذا الانسان حيوان وعن الفرس فيقال  
هذه الفرس حيوان وغير ذلك تامل كما مثل اي كالحية  
في المثال المتقدم فانه جنس منطقي ولا شك ان الله الخ  
اي فانه معناه المعبود بحق وهذا جنس لغوي اي مفهوم كل

من عام يشمل المستثنى  
وهو عام كان وجود  
غير مستحيل لا معبود  
ففيه معنى الا الله تعالى  
بحق في الواقع الا الله  
متصلا على جملة  
الاستثنا يلزم عليه  
ان يكون المستثنى منه  
جنسا

منه لقوله في ضابط الاستثنا  
المتصل ان يكون المستثنى  
من جنس المستثنى منه  
والجنسية هنا مستحيلة

لان مقتضى التركيب في الا  
من جنس مستحيل لان مركبا  
على الله تعالى وان مركبا  
من الاستثنا المستثنى منه  
فهو مركب من جنس وهو حيوان

وهو ناطق واجيب بان انما  
من التركيب لا زبد بالجنس  
كامل وليس مراد ان يتركب  
الجنس اللغوي وهو مطلق  
ولا شك ان الله الخ  
المعبود بحق

في كون المقصود من الكلمة الشريفة كل منها فقال ان دل دليل من  
الشرع على ان المقصود منها الامر ان المذكور ان اوثبت ذلك بالايجاع  
فمسلم والا فلنقال ان يقول المقصود منها انها هو تقي الا لوهية عن  
غير الله تعالى لان المقصود بها الرد على عبدة الاصنام في ادعاء  
الوهيتها واما شوت الا لوهية له تعالى فلم ينكره فيؤيده  
تقديم النفي فيها فان تقديمه يؤذن باهميته والا كان يكفي بتقديم  
الاثبات بان يقال الله آله لا غيره ثم رأت السنوسي في شرح  
الصغري صرح بان لا نزاع في شوت الا لوهية لولا ان اجل  
وعز جميع العقلاء وانما كفر من كفر بزيادة اله قسني ما عدا تعالي  
من الالهة على هذا هو المحتاج اليه والارجح ان يكون  
استثنا متصلا ومقابله قولان الاول انه منقطع والثاني انه  
لامتصل ولا منقطع لان المستثنى منه لفظ اله هذا يخالف  
لما صرح به في شرح السنوسي للصغري وحاشيته من ان المستثنى  
منه الضمير المستكن في الخبر فكان المناسب لذلك ان يقول لان  
المستثنى منه الضمير المستتر في الخبر المقدر العائد على اله الا الله  
ومعناه المعبود بحق الخ ومعناه المعبود بحق الخ اي على ما صرح  
به ايضا وي من ان اله معناه المعبود بحق وهو المتدين في لا اله الا الله  
وقد وقعت مباحثة بين سيدي عبد الله الهبطي وسيدي محمد  
الاستثنى كما قال الامام المهام احمد الملو في شرح منظومته  
في التوحيد فالاول قال انما يتسلط النفي على اله المعبود بحق وظم  
كلام السنوسي يشهد له وانتصر له العلامة اليوسي والف في ذلك  
مجلة اضحا والثاني قال النفي انما يتسلط على اله المعبود بباطل  
تنزيلا له منزلة العدم وقد استدل كل منهما بادلة يخرجنا حليهما  
عن الاختصار وحاصل التحقيق في المسئلة ان الحق مع الشيخ  
الهبطي وذكر بعضهم انه لا يتسلط النفي في الكلمة الشريفة  
على المعبود بباطل لان يلزم عليه الكفر من وجهين احدهما  
تكذيب القرآن العظيم في قوله عز وجل وجديتها وقومها يسجدون  
للشمس من دون الله ونحو ذلك وثانيهما فبح الاستثنا لان  
تقدير الكلام حملا معبود بالباطل الا الله تعالى الله عن ذلك  
والظن ان الاول مدفوع بالتزويل الذي ذكره الاستثنى فليس  
المنفي على نفيه حقيقة حتى يلزم المحذور ويمكن دفع الثاني

من والارجح ان يكون  
استثنا متصلا

لان المستثنى منه  
لفظ اله

بمعناه المعبود بحق

الاتصال إلا علة لتفريعه عدم كونه متصلا على عدم الدخول  
واجيب الجواب انهم نصوا على ان المستثنى منه عام  
مخصوص اي شامل لجميع الافراد بالنظر لمفهوم اللفظ مخصوص  
بغير المستثنى بالنظر للحكم واذا كان كذلك صح اتصال الاستثنا  
ولا تناقض لان العدة في الاتصال على تناول اللفظ بمجرد مفهومه  
للمستثنى ولا يضر في الاستثنا عدم ارادته ودخوله في الحكم ولا  
يحصل تناقض الا اذا كان الحكم على جميع افراد المستثنى منه حتي  
المستثنى ثم يحكم على المستثنى بحكم نقيض الحكم الاول والواقع  
ليس كذلك بل الحكم على غير المستثنى فيما نظر لتناول المستثنى  
منه للمستثنى في مفهوم اللفظ مع الاتصال وبالنظر لكون  
الحكم على غير المستثنى انتفى التناقض ولو اعتبر هذا التناقض  
لما صح استثنا متصل ابد الاثر ياتي فيه ذلك فدفعه بما تقدم اولي  
من القول بانقطاع الاستثنا عام مخصوص للحاصل ان  
عندهم عاما مخصوصا واما ان يريد به الخصوص فالاول هو ما كان  
العموم فيه مراد تناولا اي شمول لا حكما كما هنا فان المراد به  
تناوله المستثنى ولفظه في المفهوم لا في الحكم وقوله تعالى والمطلقات  
يتربصن بانفسهن ثلاثه قرو فان هذا شامل للعوامل وغيرها  
لكن خصص بقوله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضععن  
حملهن والثاني هو ما كان العموم فيه ليس مراد تناولا ولا حكما  
بل هو عام اريد به خاص كقوله تعالى الذين قال لهم الناس ان  
الناس قد تجمعوا لكم فان عمومهم ليس مراد التناول ولا حكما  
بل هو عام اريد به خاص وذلك لان المراد بالناس في الاصل  
نعيم بن مسعود الاشجعي والمراد بالناس في الثاني ابوسفيان كما  
يؤخذ ذلك من قصة الواقعة وهي ما روي ان ابوسفيان نادى  
عند انصرافه من احد يا محمد صومعنا موسم بدر القابل ان شئت  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله فلما كان القابل  
خرج ابوسفيان في اهل مكة حتي مر الظهران فالتقى اليه عيسى  
في قلبه فذا له ان يرجع فلقى نعيم بن مسعود الاشجعي وقد  
قدم معشره فقال يا نعيم اني واعدت شهداء ان لا تأتي بموسم بدر  
وان هذا عام يجب ولا يصلح الا عام فزعموا ان الشجر ونسب  
فيه المهر وقد بد الى ان لا يخرج اليه واكثر ان يخرج منه وانا

ص  
لأن الاتصال المستثنى  
في قول المستثنى في  
المستثنى منه وهو  
داخل فكيف يحكم بأنه  
متصل  
ص  
واجب بان المنصوص  
عليه ان المستثنى منه  
ص  
عام مخصوص وهو  
ما كان العموم فيه مراد  
تناولا لا حكما

فيقتضي هذا الكلام ان ادله له جنس لغوي وهو مفهومه  
وان لا يمتنع ذلك لا يقتضي التركيب وقوله كذلك اي مفهومه  
كلي واوردايض مصدر ارض اذا رجع لا ترجع الا ويراد  
وهو اما مقول مطلق حذف عامله او بمعنى اسم الفاعل حال  
حذف عاملها وصاحبها والاول اول لقلة الحذف وهي انما  
تستعمل بين شيئين بينهما توافق ويغني كل منهما عن الآخر  
اي يمكن الاقتصار على احدهما فلا يجوز جاز زيد وايض ولا جاز  
زيد ومضى عمر وايض ولا اختصم زيد وعمر وايض وحاصل  
الايراد انه يناق قولكم ان الاستثنا متصل انه يجب على المستثنى  
ان يقصد خروج المستثنى من المستثنى منه فلم يدخل  
المستثنى في المستثنى منه بحالة الاستثنا فلا يكون متصلا  
لان اتصال الاستثنا لا يكون الا بعد دخول المستثنى منه  
ولولم ينو المستثنى خروجه للزم التناقض بين آخر الكلام واوله  
ويلزم الايمان بعد الكفر لانه اول الكلام يقتضي نفي الالهة  
جميعا حتى المستثنى واخره يقتضي اثبات المستثنى ولذلك  
قال بعضهم ان الاستثنا منقطع ووجهه بان يجب على المستثنى  
ان ينوي الخ وقال بعضهم انه لا منقطع ولا متصل كما هو  
انه يجب ان ينوي الخ قال بعضهم ان الكلمة المشبهة على  
الوحدانية فهي بمعنى الله واحد فلا يجب الى الذكر ان ياد حذف  
الاستثنا لان الكلمة المشبهة ليست من باب الاستثنا  
على هذا القول وكان الشيخ يرفضه وفيه شبهة للذاكر  
لانهم يفتق عليه ان ياد حذف ذلك والا ناقض الا هذه  
ليست للاستثنا بل هي ان مدحمة في النافية وفعل الشرط  
تخذ وفي مقدر بعد لا والجواب محذوف وايض والمذكور ليس  
عليه الخ لا ينوي المستثنى خروج المستثنى من المستثنى منه  
فلا يصح لانه يناقض آخر الكلام اوله ويصح ان يكون قوله ناقض  
آخر الكلام الخ هو الجواب لو قيل هنا اي في الكلمة المشبهة  
ولا شك انه تناقض اي ان النفي المفهوم من الاول  
والاثبات المفهوم من الآخر تناقض والمراد بالتناقض التناقض  
لا التناقض المنطقي ولم يدخل المستثنى في التدبير بالغا  
اولى ويكون قضيها على قوله انه يجب ان ينوي الخ لا

من واوردايض

من انه يجب ان ينوي  
المستثنى خروج المستثنى  
من المستثنى منه  
من الاستثنا الخ الكلام  
من والا ناقض هنا ان  
اوله مثله لو قيل هنا ان  
النفي متوجه على جميع  
فاد الالهة حتى المستثنى  
فانه الكلام باقتدار اوله  
تقتضي النفي المستثنى  
قد اثبت في احصائه  
ص  
لا شك انه تناقض  
بما يدل على المستثنى من  
المستثنى منه فلا يكون  
متصلا

باعتبار الحكم كما هو واضح الا اذا كان الحكم على جميع الافراد  
وليس كذلك بل الحكم على غير المستثنى فلا يلزم التناقض كما تقدم  
توضيحه فان قلت يرد الخ توضيح هذا الا ان يراد ان يقال ان  
قولكم يجب ان ينوى المستثنى خروج المستثنى من المستثنى منه  
فاد يكون الحكم وهو النفي عاما بل خاصا بغير المستثنى يرد عليهم  
قولهم ان الكلمة المشرفة من عموم السلب لان الظاهر منه عموم النفي  
وشموله لكل فرد حتى المستثنى وحاصل الجواب اما ان يقال مرادهم  
بالعموم عموم غير المستثنى واما ان يقال المراد عام لولا الاستثنا  
حكما الاظهر انه منسوب على التمييز اي خارجا عن حقيقة الحكم  
لا على نزع الخافض لانه سماعي وان كثرت عبارات المؤلفين  
من عموم السلب من اضافة الصفة للوصف اي السلب العام  
اي الشامل لجميع افراد المكون عليه ثم اعلم ان عندهم عموم سلب  
وسلب عموم والفرق بينهما انه ان تقدمت اداة النفي على اداة  
العموم كـ لم آخذ كل الدراهم فالثاني وان تقدمت اداة العموم على  
اداة السلب كـ كل الدراهم لم آخذ فالاول اذا علمت ذلك علمت ان  
قولهم لا اله الا الله من عموم السلب ليس المصطلح عليه لما تقدم  
في الفرق من ان عموم السلب هو ما تقدمت اداة العموم فيه  
على اداة السلب وليس هنا كذلك لانها لا تكون الخ علة  
ليرد وقوله الا اذا كان المستثنى الخ هذا بحسب الظاهر قبل الجواب  
قلت الخ ذكر جوابين فعلى الاول يكون العموم متحققا لكن  
في غير المستثنى وعلى الثاني يكون العموم غير متحقق لان الاستثنا  
هـ منع العموم فمن عموم السلب اولا الاستثنا هذا  
مردول لمذوق اي افهم هذا وقال بعضهم الخ ما بل لقوله  
لا اله الا الله من عموم السلب وفي الشمول نفس السلب  
العموم ويراده بالواو وهي اولى من الفا لانها لا فعل لها  
بما ان كان الخ فيه فاعلم ان ما تقدمت مما تقدم انه يجب ان  
ينوى المستثنى خروج المستثنى من المستثنى منه فالنفي  
ليس مسلطا على غير المستثنى واما ما يرد عليه من سلبته  
الا غاية الامر ان الاخرى من غير المراد وقد راجع بان ذلك بحسب  
ظلم اللفظ بقطع النظر عن المستثنى خروج المستثنى من  
المستثنى منه فان ظلم اللفظ العموم وقد علمت ان ظاهره والا

صواب قولهم ان لا اله الا الله  
من عموم السلب لا من عموم  
من عموم السلب اي شمول  
النفي الا اذا كان المستثنى  
تكملا عليه بالنفي لاجل  
ان يكون السلب عاما قلت  
مراد من قال بعموم السلب  
فيها عمومه وشموله لنفي  
المستثنى اي ان المستثنى  
يقتضي في غير المستثنى او  
السلب لولا الاستثنا هو  
وقال بعضهم انهما من عموم  
العموم وفي الشمول مراده  
بهذا ان كان النفي يرد اي  
سلبته الا في غير ما  
يراده سلب العموم لانه  
عليه لانه انما في

لا يخرج فيزيدهم ذلك جرامة وان لا يكون الخلف من قبلهم احب اليه  
من ان يكون من قبلي فالمتحقق بالمدينة فسلطهم واعلمهم اني في جمع  
كثير ولا لهم طاقة بنا ولك عندى عشر من الابل اضعتها في يد  
سهيل بن عمرو ويضمنها فقال له نعيم يا ابي يزيد اتضمن لك ذلك  
وانطلق الى محمد واشيطه قال نعم فخرج نعيم حتى اتى المدينة  
فوجد الناس يتجهزون ليعاد ابي سفيان فقال ابن تريدة  
فقالوا واعدا ابنا ابوسفيان بموسم بدر الصفرى نقبل بها فقال  
اتريدون ان تخرجوا وقد جمعوا لكم عند الموسم والله لا يغلبن منكم  
احد فذكره بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخرج  
فقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لا يخرجن ولو وحدى  
ولو لم يخرج معي احد فخرجت في سبعين راكبا وهم يقولون حسبنا  
الله ونعم الوكيل ولم يلتفتوا الى ذلك القول كما قال تعالى  
فرادهم ايماننا وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل اه من تفسير  
الخطيب اى ان اللفظ ياق الى تفسير لقوله وهو ما كان  
الجمود فيه مرادنا ولا والحكم منصب الى تفسير لقوله ولا يحكم  
فالمعنى هنا الى تفريع على قوله عام مخصوص مع تفسير  
وقوله انتفت الالهوية اى انتفى استحقاقه العبادة عن غير  
هذا الفرد وهو الله سبحانه وتعالى وهذا راجع لقوله مخصوص  
وقوله من هذا المفهوم الحكلى اى وهو المعبود بحق وهذا راجع لقوله  
عام فقيه لف ونشر مشوش فبا اعتبار كون اللفظ شاملا  
للمستثنى وغيره كان الاستثناء متصلا اى لان العدة في الانهال  
على كون اللفظ شاملا للمستثنى وغيره بخروجهم منه ولا يضر  
في الاتصال عدم دخول المستثنى في الحكم وقوله وباعتبار كون  
الحكم منصبا على غير المستثنى لم ينافى اخر الكلام اوله اى لانه  
لا يحصل تناقض الا اذا كان الحكم على جميع افراد المستثنى منه  
حتى المستثنى ثم يحكم على المستثنى بحكم نقيض الحكم الا ولسه  
كما تقدم توضيحه ومعنى كون المستثنى خارجا عن المستثنى  
منه باعتبار الحكم ماد حظة خروجه اولا الى فيه مسامحة لان  
الملاحظة ليست على ذلك المعنى بل بسبب له والخطيب في ذلك  
سهل ولا يصير لفظ المستثنى منه بهذه الملاحظة غير شامل  
الى بل هو شامل له باعتبار مفهومه وان كان خارجا منه

ص اى ان اللفظ ياق على  
عمومه وشمله للمستثنى  
والحكم منصب على غير  
المستثنى فالمعنى هنا  
انتفت الالهوية عن غيره  
الفر من هذا المفهوم  
الحكم

ص اى ان اللفظ  
فبا اعتبار كون اللفظ  
شاملا للمستثنى وغيره  
شاملا للمستثنى وغيره  
كان الاستثناء متصلا  
وباعتبار كون الحكم  
على غير المستثنى  
على الحكم اوله اى  
آخر الحكم خارجا عن  
المستثنى خارجا عن  
باعتبار الحكم ماد حظة  
خروجه ولا يضر  
بغيره ولا يصير  
المستثنى من المستثنى  
لفظ المستثنى من المستثنى  
الملاحظة غير شاملة  
الى كون الاستثناء  
حتى كون الكلام اوله  
ولا ينافى اخر الكلام  
الا اذا كان الحكم على جميع  
المستثنى من هذا  
المستثنى فان قلت انتفى  
الحكم

باعتبار

ان اللفظ ياق على  
عمومه وشمله للمستثنى  
والحكم منصب على غير  
المستثنى فالمعنى هنا  
انتفت الالهوية عن غيره  
الفر من هذا المفهوم  
الحكم

الواجب عن الطرفين فكان ذلك ثبوت وجوده ليس بواجب وعدمه  
وجوده ليس بواجب اي بل الواقع انه جائز تامل اي الوجوب  
تفسير للضرورة فهي هنا معنى الوجوب فالمعنى ج اي حين  
اذا كان لا تسلب له على الطرف الموافق وكان الطرف المخالف هو  
موجب الامكان وهذا سمي الخ اسم الاشارة عائد على الامكان  
المفسر بسلب الضرورة عن الطرف المخالف فالمسمى هو الامكان  
المفسر بسلب الضرورة الخ والاسم امكان عام ويطلق  
الامكان اي عند المناطقة وقوله ايضا اي كما اطلق اولا على  
سلب الضرورة عن الطرف المخالف فتحصل ان الامكان يطلق  
على سلب الضرورة عن الطرف المخالف ويطلق على سلب الضرورة  
عن الطرفين فهما قسمان للامكان كما هو واضح ويسمى  
هذه الاشارة عائدة على الامكان المفسر بسلب الضرورة  
عن الطرفين نظير ما مر مثلاً اذا قلت الخ هذا المثال صالح  
لان يكون من الامكان الخاص كان تقول زيد موجود بالامكان  
الخاص ولان يكون من الامكان العام كان تقول زيد موجود  
بالامكان العام كما مر آنفاً وكذا كل مثال صالح لان يكون مثلاً  
للامكان الخاص بخلاف انه موجود ونحوه فهو يصلح لان يكون  
مثلاً للامكان العام ولا يصلح ان يكون مثلاً للخاص لان سلب  
الضرورة عن الطرفين ولا يصلح سلبها عن الطرف صالح للعام ولا  
عكس وهذه حكمة تسميته عاماً وتسمية الثاني خاصاً اي  
لان الاول قد انفرد والمنفرد هو العام كل من المعنيين  
اي اللذين هما سلب الضرورة عن الطرف المخالف المسمى بالامكان  
العام وسلب الضرورة عن الطرفين المسمى بالامكان الخاص  
وصف للنسبة الخ الحاصل ان القضية مركبة من اجزاء  
اربعة موضوع ومحمول ونسبة كلامية ونسبة تخارجية  
وذلك كزيد موجود فالموضوع هو زيد والمحمول هو موجود  
والنسبة الكلامية ثبوت الوجود لزيد والنسبة الخارجية  
وقوع هذا الثبوت فالامكان وصف للنسبة التي هي الثبوت  
وهذا الايتاني الا اذا تمت القضية بغير لفظ الامكان كالمثال  
المتقدم وليس كذلك هنا فلا يصح ان يكون واحداً منهما لكون  
الامكان هذا هو المحمول بل هو قسم مستقل ويؤخذ من كلام

من قال معنى ج عدم وجوده  
ثم الى ليس بواجب فيصير  
بما بين الطرفين المستعمل والواقع  
انه مستحيل وهذا هو  
الامكان العام ويطلق  
الامكان اي على سلب  
الضرورة عن الطرفين معاً  
الموافق للمنطوق به والمخالف  
يسمى هذا بالامكان الخاص  
مثلاً اذا قلت زيد موجود  
لا يمكن الخاص كان المعنى  
وغيره ليس بواجب وعدمه  
ليس بواجب ولا يصح  
المعنيين هنا لان الامكان  
نفسه يسميه  
الا وافق في نحو هذا  
المثال فكل مثال  
صالح للخاص  
غير ان يكون القضية  
التي لا يمكن ان يكون  
لا وصفاً للنسبة وان كان  
المراد به وصفاً للنسبة  
الاستيعاء هو

فقد عرفت انها قرينة على المراد فتأمل وليس مراده سلب العموم  
المصطلح عليه وكذلك ليس مراد من قال ان الكلمة من عموم  
السلب انها من عموم السلب المصطلح كما تقدم التنبيه عليه  
لان لا يصح هنا اي لان ضابط سلب العموم المصطلح عليه  
ان تقدم اداة النفي على اداة العموم كما يؤخذ مما تقدم فيكون  
السلب الستة اداة النفي متوجها على اداة العموم وليس  
هنا كذلك لان المراد ان انتفى بعد ان كان عاما بحسب الظاهر سلبا  
الا كما ذكره الشيخ وهذا غير ما ذكر في الضابط السابق تنبيهنا  
جمع تنبيه والتنبيه لغة الا يفاظ واصطلاحا عشرين الحث  
اللاحق بحيث يعلم من الكلام السابق اجالا والا كان تأكيدا  
لا تنبيه والمراد هنا المعنى اللغوي لانه هو الذي يظهر في التنبيه  
الشاذ بخلاف المعنى الاصطلاحي تامل وهو المراد  
هنا اي في الكلمة المشرفة بمعنى لا اله الا الله لا اله ممكن اي غير متمتع الا  
الله فانه ممكن اي غير متمتع فقد اشقي عدم امتناع غير الله واذا انتفى  
عدم امتناعه ثبت امتناعه وهو المقصود فمعنى الخ تفريع  
على قوله وهو المراد هنا وقوله غير متمتع وجوده صادق بوجود  
وجوده وجوازه لكن المراد الوجوب كما اشار اليه بقوله وهذا الخ  
الا ان المراد اي لكن المراد فلا بمعنى لكن وبهذا المعنى  
اي الذي هو عدم الامتناع وقوله اي غير متمتع وجوده صادق  
بالجائز والواجب والواقع انه جائز ويطلق الامكان الخ  
الحاصل ان الامكان عند المناطقة قسمان امكان عام وامكان  
خاص فالاول هو سلب الضرورة عن الطرف المخالف اي نفي  
الوجوب من الطرف المخالف لما نطق به دون الموافق فاذا قلت  
مثلا الله موجود بالامكان العام كان له طرفان موافق  
لما نطق به وطرف مخالف له فالموافق ثبوت الوجود لله والمخالف  
عدمه فالله في عدم وجوده تعالى ليس بواجب وهذا يصدق  
بالمستحيل والجائز والواقع انه مستحيل في هذا المثال واذا قلت  
زيد موجود بالامكان العام كانه مثل المثال المتقدم الا ان الطرف  
المخالف هنا اواسطه عنه الوجوب يكون صادقا بالجائز المستحيل  
والواقع انه جائز والثاني هو سلب الضرورة عن الطرفين الموافق  
والمخالف فاذا قلت زيد موجود بالامكان الخاص فقد سلبت

منه لا يصح  
تنبيهات الاول الامكان  
مطلوب على عدم الامتناع  
وهو المراد هنا

منه فمعنى  
وجوده وهذا اذا قصد  
بالجواز ان الامكان  
وبهذا المعنى  
ممكن اي غير متمتع وجوده  
ويطلق الامكان عند المناطقة  
على سلب الضرورة عن  
المخالف للمنطوق به مثلاً  
الله موجود بالامكان  
العام فالطرف الموافق  
للمنطوق به ثبوت الوجود  
ولا يسلب الامكان  
عليه والطرف المخالف عدم  
الوجود وهو مصعب  
الامكان



الشيخ شيخنا انه يقال له امكانا عاما لكن غير العام عند المناطقة  
لان كونه وصفا للنسبة زائد عليها اصطلاح لفظ فقط والله  
الموفق فلا بد ان يكون غير المحمول لفظ الامكان هذا اصل  
نسخة فيقول غير بالنصب خبر يكون مقدما ولفظ بالرفع اسمها  
مؤخر الكثر قال الشيخ الاحسن ان تصلح بتقديم لفظ امكان  
على لفظ غير فيقال فلا بد ان يكون لفظ الامكان غير المحمول  
فلا يقال الزايم فلا يشكل تقدير الامكان بان الامكان لم يقع  
وصفا للنسبة بل وقع محمولا وليس الامكان المتعارف كذلك  
لما عرفت من ان هذا على امكان المناطقة بتقسيمه وان هذا  
قسم مستقل براسه هذا هو الذي انحط عليه كلامهم والله  
الموفق الثاني اي من التنبهات الثلاثة العلم  
الشخصي يسمى بذلك لان الواضع يلاحظ في حالة الوضع شخصا  
الموضوع له اي معينات عن غيره من طول او قصر وسواد  
وبهذه وغير ذلك مثال ذلك ان يستحضر شخص ذات زيد  
مثلا مستحضر اشياء ثم يضع لفظ زيد باذا هذا المعين  
ما وضع لمعين خرج بذلك النكرة كرجل فانها وضعت  
لفرد المنتشر وخرج ايضا اسم الجنس كذئب واسد فاسمه  
موضوع للحقيقة المعينة ذهنا من غير اعتبار التعيين  
وقال بعضهم وعزاه لا قدي وابن الحاجب ان اسم الجنس  
هو النكرة اي فيكون موضوعا للفرد المنتشر كالنكرة  
في الخارج خرج بذلك علم الجنس كاسامة فانه موضوع للحقيقة  
المعينة ذهنا لا خارجا مع اعتبار التعيين وهل التعيين  
جزء من المفهوم او شرط قولان قال الشيخ العدوي سمعت  
من بعض المشايخ ان التعيين جزء ومن بعض اخواني قيل  
والذي في ابن القاسم على المحل التردد في كونه جزءا او قيدا  
واختار بعضهم الثاني فالجواب ان لفظ اربعة الفاظ العلم  
الشخصي والنكرة واسم الجنس وعلم الجنس وجاهل الفرق  
بينها ان العلم الشخصي ما وضع لمعين في الخارج والنكرة ما وضع  
لفرد المنتشر واسم الجنس ما وضع للحقيقة المعينة من غير  
اعتبار التعيين وان علم الجنس ما وضع للحقيقة المعينة مع  
اعتبار التعيين فان قيل ما الدليل على اعتبار هذه الاصول

قوله امكانا عاما قد نظر المعنى  
لان الذي يفيد غير محتمل  
وجوده هو الذي يفيد  
الامكان العام وان لا يتبين  
في المعنى وجوده في العلم  
صح اطلاق الامكان المعنى  
على ما هنا وحكي ان الامكان  
انه نظر لابد ان يكون المراد  
زائدا على الفقيه انتهى

في الثاني العلم الشخصي  
ما وضع لمعين في الخارج

بعد تقدير كلام الشيخ المحقق انه لو كان الخا اي الثاني من الامور الثلاثة  
التي على بها البيضاء ويحاصله انه لو كان الخا اي اللفظ الشريف  
علما شخصيا لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات وفي الارض  
معنى جميعا لا يهاهم للجهة والحلول والله منزّه عن ذلك بخلاف  
ما لو كان معناه المعبود بحق فانه لا يورهم نقصا واعراب الآية  
الشريفة الضمير مبتدأ والله خبره في السموات وفي الارض فعلق  
باللفظ الشريف باعتبار معناه في الاصل والمعنى وهو المعبود  
بحق في السموات وفي الارض لا غيره او متعلق بقوله يعلم سرهم  
وجهرهم والجملة خبر ثان واللفظ الشريف بدل من الضمير  
وجملة يعلم سرهم وجهرهم خبر ولا يصح ان يكون في السموات  
وفي الارض متعلقا بسرهم وجهرهم لانه مصدر صلت له لا تتقدم  
عليه امر ملخصا من تفسير البيضاء وي وغالبه في الخطيب  
وهو باطل جزما اي لان الجار والمجرور متعلق باستقرار عمام  
اي الذات المعينة مثله قوله زيد في الدار اي ذاته مستقرة فيها  
وهذا باطل جزما لا يهاهم ما تقدم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا  
متعلق بعلم سرهم وجهرهم اي كما قال الزجاج وهو اخذ  
الاول به المتقدم اي واذا كان كذلك فقد افادة الآية معنى صحيحا  
لان المعنى وهو الذات المعينة يعلم سرهم وجهرهم في السموات  
وفي الارض وهو وجيه اي متقدم وانما كان تعلق الجار  
والمجرور باللفظ الشريف هو الظلم لان في تقدير المتعلق كانت  
يقال انه متعلق بمخدوف والمتقدير وهو معبود في السموات  
وفي الارض تكلفا والاصل عدم التكلف وكذلك جعله متعلقا  
بعلم سرهم وجهرهم لانه عليه يكون في الكلام تقديم وتأخير والاصل  
عدم التقديم والتأخير الثالث ان ذات الله الخا اي ان  
الثالث من الامور الثلاثة التي على بها البيضاء وي وحاصله على  
وجه واضح ان ذات الله من حيث هي غير معقولة للبشر اي ان  
البشر لا يفهمون ولا يدركون حقيقة ذات الله تعالى اذ لا يعلم  
حقيقته الا هو تعالى واذا كانت ذات الله غير معقولة للبشر  
فلا يمكن ان يدل عليها بلفظ اي لا يمكن ان يضع البشر عليها علما  
شخصيا يدل عليها لان العلم الشخصي يقتضي ان الواضع يعلم  
الموضوع له بالحقيقة فلو كان اللفظ الشريف علما شخصيا

ص  
متعلق بعلم سرهم  
قال شيخنا وهذا لا يحتاج  
له بعد قول البيضاوي  
ظن قوله تعالى وهو الله  
الثالث ان ذاته تعالى او صانها  
هي اي تقطع الظن فلا يمكن  
غير معقولة للبشر فلا يمكن  
ان يدل اللفظ اي لا يمكن  
يستعمل فيها الخلف لانه  
عليه بما ورد في الشرح ايضا  
بان الواضع هو الله تعالى  
قال شيخنا وهذا الدلالة  
لان كلام البيضاوي في الدلالة  
حال استعملنا فكيف ين عليه  
بان الواضع هو الله تعالى  
ذات الله لا يمكن ان يدل  
عليها فانت تراه في الفتاوى  
للدلائم ولم يفتت الوضوح  
ولو التفت الى ان اللفظ  
يوضع لها فخصم لا يمكن ان  
البيضاوي بان عمن ان يدل  
عليها بوجه علما لا يتوصل  
في الدلائل عليها فانت تراه  
كانت هي التي بان الدلالة  
ببشر كانت هي المستقلة  
فيها اللفظ الذي اذا

فتوافق في المعنى تفريع على التقليل قبله وقد علمت  
بالمعنى وهو العبادة بحق أي فوجوده بيان لما حصل  
معنى كلام البيضاوي ورده الشهاب الملوئ أي رد  
ما ذكره البيضاوي من أن وجود التوافق بينه وبين الأصل  
في اللفظ والمعنى دليل على أنه علم بالغلبة التقديرية مثلاً  
أي أمثل مثلاً فقد جعل التوافق بينه وبين التوافق في  
اللفظ ظاهر وأما التوافق في المعنى فلا من معناه الاضائي أنه  
يحتاج به في الدين وهذا المعنى ما لاحظ الان أي فلم يلزم  
الأي وكلام البيضاوي يدل على أن مرافقته في معنى الاشتقاق  
يلزم منها نفى العلمية الشخصية حيث جعلها عين الموافقة  
علة لكونها علماً بالغلبة التقديرية ورده شيخنا الأي  
رد الشيخ الملوئ والحاصل أن البيضاوي قال يحتمل أن  
يكون اللفظ الشريف علماً بالغلبة التقديرية وعلى بوجود  
معنى الاشتقاق بينه وبين مادة اله ورده الشهاب الملوئ  
وحاصل رده أنا وجدنا علماً ما شخصية موجودة فيها معنى  
الاشتقاق والعلمية بالشخصية ورد الشيخ الأمير  
وحاصل رده للرد أن محل كون معنى الاشتقاق لا يتأني العلمية  
الشخصية إذا تحققناها كما مثل هو عن مراجعتنا له بقوله كان  
سمى ابنه مثلاً ابنه بحضرة تناسنا وقال أنا لا أسقط الكسبة  
الذي هو متصف به فلا يتأني معنى الاشتقاق في هذه العلمية  
الشخصية فلو تحققنا أن الله علم بالوضع لم يأت الشافي المذكور  
وصح الرد من الشهاب الملوئ والواقع أن الله يتحقق بل يحتمل أن  
يكون علماً بالغلبة وأن يكون علماً شخصياً وإذا كان أمراً محتملاً  
ووجد فيه معنى الاشتقاق نظر إلى معنى الاشتقاق وكان  
أمراً كلياً ثم صار علماً بالغلبة التقديرية لأن الغرض  
الحاصل النسخة لأن الغرض أن البيضاوي قال ثم يحتمل شعر  
أبي الشيخ بأصلها جميعاً إلى هذه العبارة وهي لأن الغرض أن الله  
يتحقق أنه علم بالوضع بل يحتمل أن وفيه غرضه بهذا التقوية  
رد الشيخ الملوئ وكلام البيضاوي وقوله فكان يقول  
بخلاف المدلول وهو كونه علماً بالغلبة التقديرية من الدليل  
وهو الموافقة في معنى الاشتقاق في الأعلام الشخصية لكن

من رده شيخنا ابن هذا  
لو كانت العلمية محققاً  
والواقع ليس كذلك لأن  
الغرض من العلم تحقيقه  
بالوضع بل يحتمل أن يكون  
علماً بالغلبة التقديرية  
المراد من وفيه أنما قاله الشيخ  
رد للدليل فكانه يقول  
تختلف المدلول عن الدين  
في الأعلام الشخصية  
التي هي في العلم  
أما هو  
كان اللفظ علماً شخصياً  
كان اللفظ علماً شخصياً  
يقال له أن في الإله  
الله في العلم لأن المعنى  
معنى صحيحاً أي في  
معنى الذات المعينة في  
تخ والذات المعينة في  
السموات وفي الأسماء  
وهو بالكل ووجه الشهاب  
الملوئ بأن الجبار  
والجبر

لهم البينة في دعوى دعوى على الدلالة لمخالفة الاستعمال وإما على ما  
 تقدم فانه يحسن الرد بما ذكره فان تراهم قد انفتحت الخاقول  
 راد به بالدلالة بالوضع لا سبل ان يلزم التعديل مع العمل  
 من الخلفا صيني على ما فهمه ايضاً اننا لا نعلم ان لا يدل عليها  
 انظر اصلاً بل يمكن ان يدل عليها بوجه ما فان قيل هذا  
 لسؤال لا يتوهم اصلاً اذ من المعطوف ان الموصل لدلالة اللفظ  
 على الذات لا يكون شوا المستعمل فيه انما هو بل المستعمل فيه نفس  
 لذات اهـ اي كلام الشيخ الثالث من التبيينات  
 قال الشهاب الملوحي اي راد على اليناوي اذ يصير ال  
 ملية اعدم اذا كانت الكلمة المشرفة المقيدة بالجملة محقة الكثرة  
 فلا يستغاد ان المتكلم هو يد تدل بقرينة الزبر التناقض اي لا منه  
 شبات للشيخ بعد فنيه قال بعض المحققين فان قلت هل التناقض  
 ضاير من بين اوبين قضيتين قامت بين قضيتين اسد ههنا  
 رد كثره والاخرى ثابت الاضاهيها ثم قال واعلم ان التناقض انما  
 يلزم على قول من يرى ان الـ فتنا من النفي اي باب اما على قول  
 من يرى ان ما بعد الـ هو كذا من فلهذا يلزم عليه التناقض اهـ  
 وهو كلام نفيس وهي فنيه اسماء الى فلم يصح كون اللفظ  
 المشري عا ابان الـ التثنية بل هو علم على ذات هو لا اجل ومن  
 لا يقول الا من الاول المتعدد من غير الاحتياج الى قران او من  
 فلهذا لا تنفي ان اللفظ المشري علم شخصي من حيث لا يكون علمها  
 بالهاتمة التثنية بل كان كاي فتوقف ولا لته على منصوص ذاته  
 تـ الى على قران كثرية حال التكلم من كونه وجودا او غير ذلك  
 استمر في اللفظ دلالة على خصوصه وان قد الى كسر اي ذلك  
 بان لا يجوز الاحتياج الى قران ولا لفي على فنيه كونه علما بالعلم التثنية  
 لا من قران الـ انما هو انما هو بالعلمية فـ لان عرف الشركة  
 اذ لم يلزم ان يفهم من اللفظ الشرعي الا الذات الا من وان  
 كان كـ اي الـ الى قبل العلمية فـ العلمية للمفسر فـ شرح التوحيد  
 فلهذا هو ما قاله الشهاب اي مع ان البينة تارة فـ كذا البينة في التفسير  
 وبوجه او هو من غير احتياج الى قران او عرف غير محتاج اليه  
 اي وكلامه فهو ان يلزم كل بدل اللفظ الشرعي علما بالعلمية التثنية  
 اذ الكلمة المشرفة لا تفيد التثنية في الا بالقران او بالعرف فـ

من هو فنيه اجابا من  
 عن احتياج الى قران او عرف  
 اهـ قال شيخنا وهذا لا يفتي  
 عن الشهابي لان في  
 الشرح لا يقطع بالعلمية  
 وقوله من غير احتياج الى  
 قران او عرف غير محتاج  
 اليه لان هذا البينة من  
 باب الاحتياج الى قران  
 او عرف لما عرفت فان  
 العلمية تقطع عن قران  
 الشركة

لا يقتضي ان البشر يعلمون ذات الله بالكنه والحقيقة وهذا باطل  
 اذ علم البشر لكنه ذاته وحقيقتها مستحيل بل انما يعلم ذاته بصفات  
 قول ذلك على ان اللفظ الشريف علم بالغلبة التقديرية هذا هو  
 الظم في تقدير كلام البيضاوي وسيأتي رده بان الواضع هو الله  
 تعالى وعلى تسليم ان الواضع البشر فلا نسلم ان الواضع يتوقف  
 على علمه بالكنه والحقيقة كما تقدم اي لا يمكن ان يستعمل  
 فيها احد لفظا لا تتبع فيه ذلك شيخه حيث حمل كلام البيضاوي  
 على الدلالة حالة الاستعمال وانت خير بان لو حمل كلام البيضاوي  
 على هذا لم يتم التعليل مع المصل لان نظم الكلام يصير حينئذ  
 اللفظ الشريف علم بالغلبة التقديرية وليس موضوعا على  
 وجه كونه علما شخصيا لان لا يمكن ان يستعمل البشر في الذات  
 الاقدس لفظا وهذا بعيد وانما المناسب تقريره على ما تقدم  
 ثم رايت في كلام المناوي في شرحه الكبير على الجامع الصغير  
 ما يصرح بما قلناه ونصه وانتظار القاضي يعني البيضاوي  
 انه اي اللفظ الشريف وصف عليه عليه تعالى بحيث لم يستعمل  
 في غيره فصار كالعلم لا علما لان ذاته غير معقولة لنا فلا يمكن  
 الدلالة عليه بلفظ ولان لودل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد  
 وهو الله في السموات وفي الارض معنى صحيحا قصدي جمع من  
 ارباب الحواشي لدفعه اما الاول فلان علم الواضع عند الوضع  
 بكنه حقيقة الموضوع له وملاحظة شخصه لا ضرورة للزوم  
 بل يكفي ملاحظة انحصار ذلك الوجه في الخارج فيه بدليل  
 ان الالب يضع علما لولده قبل رؤيته ولو سلم فلا مانع من كون  
 الواضع هو الله ثم عرفنا اياه بالعبارة فانت تراه قد وافق  
 الشيخ الملوي في الرد على البيضاوي في هذا الثالث فيؤخذ من  
 تقرير كلام البيضاوي كما تقدم لا كما قال شيخنا تأمل  
 ورد الشهاب بان الواضع هو الله وكلام البيضاوي مبني على  
 الواضع البشر فيرد بان الواضع هو الله تعالى فلا اشكال حينئذ  
 قال الشهاب وايضا يكفي في الموضوع الشعور اي سلمنا ان الواضع  
 البشر لكن لا نسلم ان الواضع يتوقف على العلم بالكنه والحقيقة  
 بل يكفي فيه الشعور وهو ردي عليه وقد تقدم في كلام المناوي  
 ما يوافق قال شيخنا الا مبني على ما فهمه من ان

قلنا لا يلزم من كون  
 الصفة جهة دلالة ان  
 تكون هي المستعمل فيها  
 الثالث قال الشهاب  
 الملوي لو كان اللفظ  
 الشريف علما بالظنة  
 التقديرية لما افاد  
 الكلمة الشريفة التوحيد  
 اذ يصير المعنى عليه  
 لا اله الا هو الا ان  
 يفهمه اجماعا من غير  
 احتياج الى قرآن او  
 عرف اه

علم بالقلبية التقديرية لكن عرفت ما تقدم ان الرائج عند الجمهور ان اللفظ الشريف علم على الذات الاقدس لا يقبل معناه التقدير وعرفت ان المراد من الاله في الكلمة المشرفة المعبود بحق لا مطلق معبود واعلم ان الاعتبار في هذه المقدرة عقلا الكلمة باعتبار معنى المستثنى منه والمستثنى اربعة لانها اما ان يكون كليين او جزئيين او يكون الاول جزئيا والثاني كلييا والعكس بان كان الاول كلييا والثاني جزئيا والثالثة الاول باطلة والاخر اعني كون الاول كلييا والثاني جزئيا فيه تفصيل فان كان المراد بالاله مطلق المعبود فلا يصح لما يلزم عليه من الكذب الا ان يجاب بالتنزيل المار وان كان المراد بالاله المعبود بحق فلا يصح من هذه الاقسام الا ان يكون الاله كلييا بمعنى المعبود بحق والاسم المعظم علم على الذات الاقدس فالمعنى على هذا لا يستحق للعبادة موجود الا ذات مولانا جل وعزاه ملخصا من شئ السنوسي للصغرى فهذا هو المعول عليه خاتمة هي لغة ما يجتم به الشئ واصطلاحا الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على وجه مخصوص كبقية اسماء التراجيم بكسر الجيم والمراد بها هنا جملة الالفاظ المذكورة من قوله قد عرفت الخ وسميت خاتمة لانها ختمت الرسالة ان الاعراب الذي سبق له هو ان اللفظ الشريف يدل من الضمير المستتر في الخبر فيكون مرفوعا ومنصوبا على الاستثنا وقال بعضهم نسبته شيخ شيوخنا الى الركني قال بعض المحققين لكن لا في كشاف بل في تاليف آخر مفرد متعلق بكلمة الشهادة فزعم فيه ان اصل التركيب الله اله وهذا لا يفيد نفى الالهوية عن غير الله تعالى فلما احتج بقصر الالهوية على الله اتى بطريق القصر وهي لا والا ومن المعلوم انه في حالة القصر بالا يقدم المحصور عليها ويؤخر المحصور فيه بعدها فلما فعل ذلك في هذا التركيب صار لا اله الا الله وحاصل اعراب الكلمة المشرفة على هذا القول ان لا نافية للجنس واله خبر مقدم مبني على الفتح وتركبه مع لا في محل رفع والاداة حصر ملغاة لا عمل لها والله مستدا مؤخر مرفوع بضمة ظاهر ودخلت لا اي على الخبر والاى على المبتدأ لا يقال يلزم على هذا القول ان الخبر مبني مع لا وهى لا يبنى معها الا المبتدأ لا نافية للقول الركني مصرح بجواز بناء

من خاتمة قدمت بها  
سبق ان الاعراب الذي  
سبق هو اسم المعبود  
فقال بعضهم ان الاسم  
الشريف مستدا واله  
خبر مقدم الله

بأنها افادته من غير احتياج الى قرأين او عرف لانه لما قطعت الغلبة  
عرق الشريعة وصار لا يفهم منه الا الذات الاقدس افادة الكلمة  
المشرفة التوحيد على اننا لا نسلم نفى العرف الخاى فلا يضر  
الاحتياج اليه في الخطابات وذلك كما اذا قال شخص عندي دابة  
وفهم منها بواسطة العرف ذات الاربع وان كانت في الاصل كل  
ماديه على وجه الارض وعلى فرض كون اللفظ علما بالغلبة التقديرية  
وفهم منه الذات الاقدس بواسطة العرف فلا يضر تأمل  
في الخطابات المراد بالخطابات الكلمات التي يقع الخطاب بها  
استثنا الشيء من نفسه اى لانه قد استثنى المعبود بحق من المعبود  
بحق فان المعنى حم لا معبود بحق الا المعبود بحق وسياق رد ذلك  
اذا اريد بالاله المعبود بحق اعلم اني تنبعت عبارات كثيرة  
فوجدت فيها كلها تفسير الاله في الكلمة الشريفة بالمعبود بحق  
ما عدا عبارة الاستثنا المتقدمة قال بعض المحققين تفسير  
الاله بالمعبود بحق تفسير له بحسب المقام واما بحسب الوضع  
فمعناه المعبود مطلقا لانه ما خوذ من اله اذا عبد وقال  
غيره الخ ما قاله هذا الغير من لزوم ناشئ من تفسير الاله بمطلق  
المعبود وليس ناشئا من قول البيضاوى ان اللفظ الشريف علم  
بالغلبة التقديرية كما توهمه العبارة بل متى فسر الاله بالمعبود  
مطلقا لزم عليه ذلك ما ياتي سوا جرينا على ان اللفظ الشريف  
علم بالغلبة التقديرية او علم بالوضع وقد عرفت رده الخ  
لم يعلم الاردم ما قاله الشهاب من انه يلزم استثنا الشيء من نفسه  
ولم يعلم ردم ما قاله غيره من لزوم الكذب اذا اريد بالاله مطلق  
المعبود كما يستفاد من قوله فلم يلزم استثنا الشيء من نفسه  
ويقضي ردم ما قاله الشهاب انه لا يلزم استثنا الشيء من نفسه  
الا لو نظر الى الاصل قبل الغلبة وليس كذلك بل الاستثنا بالنظر  
الى ما بعد الغلبة وقد قطعت الغلبة عرق الشريعة فصار معنى  
الكلمة المشرفة لا اله الا الذات الاقدس وهذا ليس فيه محذور  
واما رد ما قاله غيره من لزوم الكذب فهو انه على تسليم ان يراد  
مطلق معبود فلا كذب لتزييل الآلهة المعبودة بباطل منزلة  
المعدوم كما يستفاد ذلك من عبارة الاستثنا فلا يلزم  
استثنا الشيء من نفسه اى فتم القول بان اللفظ الشريف

ص على اننا لا نسلم نفى العرف  
الحام في الخطابات قاله  
الشيخ الموقر ولا يلزم عليه  
اى على جملة علما بالغلبة  
التقديرية استثنا الشيء  
من نفسه اذا اريد بالاله  
المعبود بحق وقال غيره  
يلزم الكذب اذا اريد  
بالاله مطلق معبود

من قد عرفت رده  
سبق من ان الغلبة  
قطعت عرق الشريعة  
فلم يلزم استثنا  
من نفسه



الخبر معها فلا يسلم قولهم لا يبين فيها الا المستند اقال يبين وانما لم يبين  
 معها الخبر عندنا آخره لعدم اتصالها وتركيبه مع كون الاسم مركبا  
 يؤدي الى تركيب ثلاثة اشياء وجعلها شيئا واحدا واعلم ان الاقوال  
 في الكلمة المشرفة تسعة سبعة في الرفع واثنان في النصب الاول  
 ان اللفظ الشريف يدل من الضمير المستتر في الخبر وهذا قد ذكره  
 الشيخ فيما مر الثاني انه يدل من اسم لا باعتبار محله قبل النسخ  
 وهذا قد نقلته سابقا الثالث انه مع الاصفة لا اسم لا باعتبار  
 محله قبل دخول النسخ وتكون الا بمعنى غير فهي اسم لكن لم  
 يظهر الا عراب عليها بل ظم على ما بعدهما لكونها على صورة الحرف  
 ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم الرابع ان الاسم  
 المعظم مرفوع باله وقد قرر ذلك بان اله بمعنى مألوه من اله اي  
 كل من اللفظين بفتحات كما تقدم ضبط فيكون الاسم المعظم  
 مفعولا اقيم مقام الفاعل واستغنى به عن الخبر كافي قوله  
 ما مضى وبه الا العران الخامس انه مع الاصفة لا اسم باعتبار  
 محله معها وتكون الا بمعنى غير ايضا السادس انه خبر وما قبله  
 مستدا واختاره فاطر الجيش والمعنى الاله الله ودخلت لا والا  
 لا فادة الحصر السابع ما اشار اليه الشيخ هنا بقوله وقال  
 بعضهم الخ الثامن انه منصوب على الاستثنا وقد ذكره فيما  
 سبق التاسع انه منصوب على كونه مع الاصفة لا اسم لا باعتبار  
 محله بعد دخولها فان اعتبر القول بان الاستثنا متصل او  
 منقطع او لا متصل ولا منقطع كانت الاقوال احدى عشر  
 وقد عرفت ايضا ما سبق ان النفي منصوب على المعبود بحق في الواقع  
 فالمعنى انتفي المعبود بحق في الواقع الا الله وليس منصبا  
 على ما في اذهان الكفار اي على المعبود بحق الذي في اذهان  
 الكفار فيكون المعنى انتفي المعبود بحق في اذهان الكفار الا  
 الله وانما لم يصرح بذلك لان المعبود بحق في اذهانهم كاللا اله  
 والعزى ثابت لا يمحى فيه نفسا مستحقا للعبادة الذي  
 يزعمونه ويعتقدونه مستفي في الواقع ولعل هذا هو الراد بالحقيل  
 الذي اشار اليه الشيخ بقوله كما قيل فاذا حمل على ان النفي  
 منصوب على استحقاق العبادة صح ذلك لان المعنى هم استحقاق  
 الاله العبادة الذي في ذهن الكافر منتف في الواقع وهذا

هو وقد عرفت ايضا ما سبق  
 ان النفي منصوب على المعبود  
 بحق في الواقع وليس  
 منصبا على ما في اذهان  
 الكفار كما قيل انتفي  
 الكفار عليه لا المعنى  
 المعنى الكفار الا الله  
 في اذهان الكفار بذلك  
 وهم لا يقولون بذلك  
 او يقولون ان المعبدات  
 بحق متعددة اه

جميع رسم بمعنى العلامة أي بعدد ما هي الشريعة فالإضافة بيانية وإنما  
 كان الاستفهام موقوفا على القيام بالشريعة لأن القيام بالشريعة علامة  
 على هذا المولى وعلى دخول الجنة وقوله إن يشفعها أي يصيرها شفعا  
 أي زويا وقوله منيع حرز الشريعة أي بادرخاله في الشريعة الشبيهة بالحرز  
 المنيع أو إضافة الحرز إلى الشريعة بيانية أي منيع حرز وقوله أزهو باب  
 الله الأعظم فيه إشارة إلى أن الله أبوابا كالأنبياء والأولياء والنبي صلى الله  
 عليه وسلم أعظم الأبواب صلى الله عليه وسلم وقوله وكان مرييا برأي  
 مقرر وسط وقوله في سجن القطيعة أي القطيعة الشبيهة بالسجن أو  
 الإضافة بيانية وقوله أو هي الكفرة بعينه أو للشك أو للاضراب وعليه  
 فقوله من طبع الله على قلبه أي جعل على قلبه اسوداد وقوله وتسويل  
 شيطان أي وسوسة وقوله لا مورد لها أي لصاحبها وقوله منيب  
 ربيته الريقة في الأصل العروة التي تشبه وثق بها اصغار الضان فاضاها  
 إلى الاضغير الدائر إلى الشريعة من إضافة المشبه به إلى المشبه أو نقلت  
 الريقة عن معناها الأصلي وسميت بها الشريعة فتكون الإضافة  
 للبيان والمراد بالاختلال الخلوص فكان قال والخلوص من الشريعة  
 التشبيه بالريقة أو من ربقه على الشريعة وقوله لا تفسخ أي زال  
 وقوله الرمي أي محل الرمي والشحن إذا أصاب محل الرمي فقد فاز  
 به تصوره فكذلك هذا الضال لو علم ما تحت قولنا محمد رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم من الأسرار والحكم لنتق بالاصواب اه ملخصا من  
 حاشيته وإنما ذكرته بتمامه لكونه متعلقا برسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اللهم امتنا على حبه وحسب آله واصحابه وأزواجه وذريته وآل  
 بيته صلى الله عليه وسلم فاستدنان شريفتان الأولى في كيفية ذكره  
 المكتوبة المشرفة وفي حاشيته التي يكون عليها العمل أنه ينبغي قيل على سبيل  
 التوضيح وقوله على سبيل الذنب كذا ببعض الهوامش وبهذه  
 المتن تميزت عن المتن على الثاني للذكر أن لا يطيل الف لا جذا قال بعض  
 المتقنين في هذا ثلاثة أقوال طلب مدها طلب عدم مدها الثلاث  
 بموت قبل استكمالها التفصيل فان كان كافرا دخل في الاسلام  
 فموت والعدم والإطالة ثلاثة حركات إلى ستة لأنها غاية المد المنفصل  
 في سبيل الموت ولا ينفصل عن الحركة لأن لا يتأخر هيبة  
 الكلمة بوزنها وان يقطع الهزة من اله وكذا يفصح بالهزة  
 من الألف شدة اللام بعدها قال بعضهم وكذا ينبغي أن لا يسكن

وذلك لا يكون الا بالادمان على ذكر صاحبها المبلغ لها عن الله تعالى سيدنا  
 محمد صلى الله عليه وسلم احتاج الذكر بعد كلمة التوحيد الدالة على الحقيقة  
 باثبات رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ليحفظ نور توحيده باوثاقه  
 في منيع خزائن الشريعة فلم يذيق قول الذكر الا الله محمد رسول الله هكذا  
 ينبغي في كل ذكر من اذكار الله تعالى ان لا يفصل المؤمن فيه عن ذكر سيدنا محمد  
 صلى الله عليه وسلم فاما ان يصلي عليه اثره او يقر برسالة مع الصادقة  
 عليه صلى الله عليه وسلم وتكظيمه والتمسك باذياله صلى الله عليه وسلم اذ  
 هو صلى الله عليه وسلم باب الله الاعظم الذي لا ينال كل خير دنيا  
 واخرى الا بالمعاليق به صلى الله عليه وسلم فمن غفل عن ذكره صلى الله  
 عليه وسلم والتمسك به صلى الله عليه وسلم لم ينل مقصوده وكانت  
 مريضا به في سجن القطيعة محرر وما به من خير الدنيا والاخرة وسيدنا  
 محمد هو دليل الخلق الى الله تعالى فكيف يصل الى الله من غفل عن دليله  
 وقد قال بعض من طبع الله على قلبه ممن يتعاطى التصوف وليس هو  
 من اهله مقالة قريبة من الكفر او هي الكفر بعينه ان الاكثار من  
 ذكر النبي صلى الله عليه وسلم حجاب عن الله تعالى وسبك بعض الصالحين  
 مثل هذه العبارة فقال اذا افرد التلليل عن اثبات الرسالة كان ابلغ  
 واسرع في تأثير معنى التوحيد واجتج لضلاله وتسويل شيطانه بان  
 قال للتلليل معنى ولا يثبت الرسالة معنى واذا اختلفت المعاني على  
 الباطن ضعف التأثير وبعدت الثمرة قال وانما يحتاج الى وصل  
 الذكرين عند الدخول في الاسلام قال بعض الاثمة الراغبين في العلم  
 رضي الله عنهم وهذه المقالة والعياذ بالله من الفتن الذي لا مورد لها  
 الا النار ولا عقيب لها سوى دار البوار وما ذلك الا هكر واستدراج  
 الى رفض الشريعة والاختلال من ريقها وتعطيل رسومها ولو علم هذا  
 الضال ما تحت قول محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاسرار التوحيد  
 والحكم الالهية لا نقشع عن ذلك المعنى فاصاب المرعى اه اللهم انقذنا  
 من الفتن ما ظهر منها وما بطن بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم  
 واثمن بفضل بهما مع الاحبة بفضل الله تعالى الى الفردوس الاعلى  
 والتمتع هناك في جواره تعالى بنفيس تلك الموابه والمن اه كلامه  
 وانا اطلب من الله مثله وقوله بنور الحقيقة هي الالفات لما في  
 نفس الامر وقطع النظر عن كل شيء حتى عن جسده وروحته بالحقيقة  
 الشبيهة بالنور فهو من اضافة المشبه به للمشبه وقوله برسوم الشريعة

اي ان الذكر كان يقول  
 لا اله الا الله اللهم صل  
 على سيدنا محمد وآله

الله عليه وسلم افضل ما قلتم انا والنبليون من قبلي لا اله الا الله وحده  
لا شريك له رواه مالك في الموطأ قال السنوسي زاد الترمذي في روايته  
لم الملك ولم الحمد وهو على كل شيء قدير قال يس ظم قوله زاد الترمذي انه  
اختص بهذه الزيادة ونص ابن عازي على ان هذا الحديث بكامله خرجه  
الكتب الستة اه وصنها ان صلى الله عليه وسلم قال افضل الذكر لا اله الا  
الله وافضل الدعاء الحمد لله لا يقال الدعاء ذكر وقد قال النبي صلى الله  
عليه وسلم وافضل الدعاء الحمد لله فيكون افضل الذكر وهذا ايضا  
قوله صلى الله عليه وسلم افضل الذكر لا اله الا الله لا نأقوله لا يلزم من  
كون الحمد لله افضل الدعاء الذي هو نوع من الذكر ان يكون افضل  
انواع الذكر وهذا نظير قولنا افضل الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم  
وافضل الملائكة جبريل اه ملوى بالمعنى وقال صلى الله عليه وسلم لا ي  
طالب يا عبي قل لا اله الا الله كلمة احاج لك بها عند الله وقال صلى الله  
عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها  
عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله وقال صلى الله  
عليه وسلم اتاني آت من ربي فاخبرني ان من مات يشهد ان لا اله الا  
الله وحده لا شريك له فله الجنة فقال له ابو ذر وان زني وان سرق  
فقال وان زني وان سرق وقال صلى الله عليه وسلم من دخل القبر  
بلا اله الا الله خلصه الله من النار وقال صلى الله عليه وسلم اسعد الناس  
بشفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله خالصا من قلبه  
وهذا آخر ما يسره الله على رسالة شيخنا في كلمة التوحيد غفر  
له الرب المجيد من كلمات علقها عليها مع كوني مقصرا وارجو  
من الله ان يكون الذنوب غافرا واطلب منك يا اخي ان تدعولي  
بالمغفرة فان عيوني كثيرة مشتهرة تهرجها على يد افقر العباد  
وما ذاك الا بواسطة سيدنا محمد الشفيع في المعاد صلى الله عليه وعلى  
اله واصحابه وذوي الهدي والرشاد وسلم تسليما كثيرا ابد الآباد وكان  
ذلك يوم السبت المبارك لليلة بقيت من شعبان سنة الف ومائتين  
واثنين وعشرين من هجرة القوي الامين \* على ذكره السيد

احمد الشريف

الهدوي

سنة

م

توالت اي ملك وانظر هل  
هو جليل وغيره اهانبا

اي مات وكان آخر كلمة  
من الدنيا قول لا اله الا الله  
خلصه الله من النار وظاهره  
انه لا يعذب اصلا وقيل من  
مات مصرا عليها وانما  
سكن آخر كلمة وقبل المراء  
يكون دخل القبر بها انها  
تكتب وتجعل في قبره  
اه اهانبا

على يد كاتبها  
حسن  
الله

الهاء من الله بل لا يجوز اسكانها اذ هو كسر وذلك لما يؤدي اليه من نفى  
 جميع الآلهة حتى مولانا جلي وعز وهذا الذي ذكرنا هو اذا وقفت  
 عليها قصدوا واعتقد مدلولها موقوفاً عليه واما اذا كان في حالة الاستراحة  
 فثابت وكذا في الاختيار الا انه لا ينبغي ويسئل المخبور عن الجماعة الذين  
 يقول بعضهم لا اله وبعضهم الا الله فقال لا ينبغي ولا يجوز بل ان كلا  
 حذف اعتماداً على صاحبه ولم يقل العلماء بتحريم ذلك في الاذان حيث  
 يجتمع المؤمنون اهل بقالب الفاظه اهل يس وينبغي له ايضاً ان يعنى بيشانها  
 فيتوضأ لها ويلبس ثياباً طاهرة ويقصد موضعاً طاهر كما يقصده  
 للصلاة وليست الخلوة والا نفراد عن الخلق ما استطاع ويقصد  
 الازمة المشرفة ثم يستقبل القبلة ويفتح دره اولاً بالاستغفار  
 ولو مرة واحدة لا اقل منها وهذا مع اتساع الوقت والا فبما يمكن  
 ولو سبع مرات ليفصل باطنه من ادران المعاصي الى من المعاصي الشبيهة  
 بالادران او من ادران هي المعاصي وادران جمع درن او درنج وفي  
 المختار الدرر الوسخ وقد درن الثوب من باب طرب ثم يفتح اثر ذلك  
 صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولو خمساً مرة فهذا اقل العدد  
 من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل اقله ثلاثاً مرة ليستبين  
 بها باطنه ويتهيأ لجل ما يراد عليه من سر التلخيص بعده وليقصد بذلك  
 كله امتثال امر الله تعالى وطلب رضاه ولا بد من فهم معناها قال  
 بعضهم اى الاجالى وهوامثالات التوحيد لله والرسالة للرسول صلى  
 الله عليه وسلم اه قال بعض المحققين والحاصل ان من يذكر كلمة  
 الشهادة فان كان مقلداً في ذكرها ولا يعرف المعنى الذي دللت عليه  
 ولا يعتقد اصلا بل اذا سئل عن معناها يقول سمعت الناس  
 يقولون ذلك فقلت فهذا لا يسهم له من الايمان به نصيب بل هو من  
 الجهلة المالكين ولا انتفاع له بذكرها وان اعتقد ثبوت الوجودانية  
 لله والرسالة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وان لم يعرف انهم مدلول  
 لها فهذا امر من ولا كلام وينبغي بذكرها اهل ملخصا الثانية في  
 فضلها وفضل هذه الكلمة كثير لا يمكن استقصاؤه ولهذا اختار  
 الاثمة ملازمة الذكر في كل حال ولو لم يكن بيان فضلها الا كونها  
 علامة على الايمان في الشرع تقصم الدماء والاموال الا بحققها وكون  
 ايمان الكافر موقوفاً على النطق بها لكان كافياً للعقلاء كيف وقد ورد  
 في فضلها احاديث كثيرة ذكر السنوسي منها جملة فمنها قوله صلى